ترامب وإدارة الصراع مع كوريا الشمالية

د. حسن أبوطالب
خبير العلاقات الدولية
بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمه :

تمثل حالة كوريا الشمالية إشكالية أمنية واستراتيجية من نوع فريد لكل من جيرانها المباشرين ككوريا الجنوبية واليابان والصين، وجيرانها الأبعد نسبيا كروسيا وأخيرا الولايات المتحدة، وهى القوة الأعظم فى النظام الدولى الراهن، والتى ترى أن عليها مهمة تاريخية وهى منع الانتشار النووى ووقف أى دولة عن إجراء تجارب الصواريخ بعيدة المدى والباليستية لاسيما إذا كانت هذه الصواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية أو تستطيع الوصول الى الأراضى الأمريكية ومن ثم تهديد الأمن القومى الأمريكى.

القوة الشاملة أساس الردع

وبنظرة تأمل يكتشف المرء إن إشكالية كوريا الشمالية تتعلق أيضا بحلفائها وهم محدودون للغاية، وأبرزهم الصين وبدرجة أقل روسيا، ورغم وجود علاقات جيدة وطبيعية بين كوريا الشمالية وهاتين القوتين الكبيرتين، فإن قدرتهما على تغيير سلوك بيونغ يانغ فيما يتعلق بالتجارب النووية وصناعة الصواريخ الباليستية تبدو محدودة إلى حد كبير، سواء كان ذلك بالاقناع أو بالضغط المتدرج، فهذان الأمران يمثلان لبيونغ يانغ مرتكزاً رئيسياً لسياسة الدفاع عن النفس ومواجهة التهديدات التى تأتى من الولايات المتحدة وحلفائها فى جنوب شرق أسيا، وهما إلى جانب القدرات العسكرية التقليدية كالمدافع والطائرات والغواصات والزوارق البحرية المسلحة والسريعة، تعد عناصر القوة

الشاملة التى تعتبرها كوريا الشمالية أساس أمنها وبقائها رغم الضغوط الهائلة التى تتعرض لها والعقوبات الدولية والعزلة التى فُرضت عليها منذ أكثر من خمسة عقود متصلة.

يُضاف الى ذلك أن طبيعة نظام الحكم فى كوريا الشمالية يجعل كل مواطن أمام أحد خيارين؛ إما التوحد الكامل مع النظام والدفاع عنه بدون أى تحفظ أو تردد، وإما الخروج عنه ومن ثم تحمل الثمن الذى لا يقل عن الموت، ومن ثم فلا يوجد فى داخل البلاد من يمثلون بؤرة ضغط مضادة بأى حال بالأحوال.ويساعد على ذلك حالة العزلة الدولية التى تعطى النظام الأسباب المتعددة للتعامل مع الآخر من منظور الشك ومع المتحفظ على النظام من منظور العداء.

ووفقا للعديد من الدراسات التى حاولت سبر غور النظام فى كوريا الشمالية فى ردة فعله إزاء أى مستوى من مستويات الأعمال العدائية سواء كانت بسيطة أو متوسطة المدى او أبعد من ذلك، فقد تبين أن عقيدة النظام العسكرية تقوم على الرد بالمثل من خلال الاستعداد الدائم للحرب، ووضع كافة إمكانات الدولة لخوض الحرب إذا ما اضطرت الى ذلك، وتطوير القدرات العسكرية التقليدية وفوق التقليدية مهما كانت الأعباء أو الضغوط التى تأتى من الخارج لوقف هذه التطويرات، ووفقا لشهادة قائد القوات الأمريكية فى كوريا الجنوبية امام إحدى لجان الكونجرس مارس ٢٠٠٠، تعد كوريا الشمالية من ضمن عدد محدود من الدول التى تستطيع خوض حرب واسعة النطاق ضد الولايات المتحدة. وتشير دراسات عسكرية إلى أن خطة كوريا الشمالية تقوم على مبدأ خوض حرب شاملة وفق استراتيجية الرد الشامل، بمعنى تطوير أى حرب إقليمية أو هجوم محدود إلى حرب دولية شاملة، وذلك دون توقع أى مساعدات خارجية من الصين أو روسيا أو أى بلد آخر، وبذلك فهى تعتمد على قدراتها الذاتية وحسب، وتتصرف باعتبارها المُحارب الوحيد الذى يدافع عن نفسه، وهى نظرية تعنى فى الأساس الرد بكل قوة بغية الموت أو الانتصار مع تحميل الطرف الآخر أو المعتدى أقصى درجات العقاب. ومن هنا يأتى المزج بين القوات التقليدية وأسلحة الدمار الشامل كأساس للردع أو لخوض الحرب عند الضرورة.

الثقة المفقودة فى الوعود الأمريكية

هذا الإدراك بأهمية وضرورة تطوير قدرات الردع الاستراتيجى وعدم التنازل عنها بأى حال من الأحوال، تم التمسك بها أكثر فى ضوء خبرة المواقف الأمريكية مع العديد من البلدان التى تم الضغط عليها من أجل أن تتخلص من قدراتها العسكرية ذات الطابع الاستراتيجى مقابل وعود بعلاقات حسنة، وما إن تخلصت هذه البلدان من هذه القدرات فإذا بها تتعرض للعدوان الأمريكي المباشر كما كان الحال مع العراق إبان حكم صدام حسين ثم سوريا، الأمر الذى اعطى لبيونغ يانغ مبررات قوية لعدم الثقة مطلقاً فى أية وعود أمريكية بتحسين العلاقات أو تخفيف الضغوط، أو ترك الحاله.

وكانت كوريا الشمالية ذاتها قد تعرضت لموقف مشابه فيما يعرف بالمفاوضات السداسية، التى جمعت بين كوريا الشمالية نفسها وخمس دول كبرى وهى الولايات المتحدة وروسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية واستمرت لعدة سنوات بداية من ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٧، حين تم التوصل الى اتفاق تقوم فيه بيونغ يانغ بتفكيك برنامجها النووى مقابل تعهدات وضمانات أمريكية موثقة بعدم الاعتداء وتوفير مساعدات فى مجالى الغذاء والطاقة، وقد قامت بيونغ يانغ فى خطوة لتعزيز الثقة بهدم جزء من أحد المفاعلات النووية الرئيسية، كما قدمت قائمة بكل المرافق ذات الصلة وسمحت لوكالة الطاقة النووية بالتفتيش ووضع كاميرات للمراقبة، وتعهدت بوقف التجارب النووية، إلا أن الولايات المتحدة تراجعت عن تعهداتها وطلبت المزيد من التنازلات ومن بينها قيام الوكالة الدولية بسحب عينات وتحليلها خارج كوريا الشمالية، الأمر الذى أثار الشكوك لدى بيونغ يانغ بأن المطلوب هو إذلال النظام وتوريطه فى عقوبات دولية وليس الانفتاح عليه، ومن ثم قررت الرد بالمثل حيث أعادت مفاعلاتها النووية للعمل بعد توقف دام حوالى عامين، وانطلقت فى برنامجها الصاروخى الباليستي والقادر على حمل رؤوس نووية مختلفة المقادير.

فى الوقت ذاته تبين تصريحات مسئولى وزارة الخارجية لكوريا الشمالية دلالة أخرى حين يتحدثون عن رؤيتهم لدوافع الغرب وفى المقدمة الولايات المتحدة حين تم التوصل الى الاتفاق الخاص بالبرنامج النووى الايرانى، فمقابل ضبط زمنى محدود لمسيرة البرنامج النووى الإيرانى تُرفع العقوبات ويتم تزويد إيران بالأموال التى صودرت من

قبل مع السماح بعلاقات طبيعية وشراكات تجارية، وهو ما رأته بيونغ يانغ تأكيدا لسياستها بعدم التخلى عن القدرات العسكرية الفوق تقليدية، فهى الحماية وهى الرادع، وهى التى سوف تقنع الآخرين بترك النظام يستمر وفقا لمساراته الذاتية البحتة.

مجمل ما سبق يعنى أن قيام كوريا الشمالية بتجاربها الصاروخية والنووية هى مكون أصيل وجوهرى فى عقيدة النظام الكلية من أجل البقاء ومن أجل ردع التهديدات بالحرب أيا كان مستواها، ولذا فإن الدعوة بأن تتخلى عن هذه التجارب تعد من وجهة نظر بيونغ يانغ مسألة لا تستحق النقاش لأنها تعنى بدء العد التنازلى الفعلى لفناء النظام، وهو ما لا يمكن تصوره أو السماح به.

الهدف الأمريكى .. إفناء النظام أم نزع قوته؟

فى المقابل فإن الولايات المتحدة سواء كان الرئيس جمهوريا أو ديمقراطيا يحركها هدف أصيل وهو إفناء النظام فى كوريا الشمالية من خلال عزله دوليا وتصويره كمحور للشر ومصدر للإرهاب، ومن ثم تبرير كل صنوف الضغوط والعقوبات التى تصدرها واشنطن أو الأمم المتحدة، ونقطة البداية لدى واشنطن هى تقليص قدرات بيونغ يانغ العسكرية والوقف الكامل لبرامجها الصاروخية والنووية، مستندة فى ذلك إلى أمرين: أولاً: أن كوريا الشمالية لا تعد حليفا أو بلدا صديقا للغرب بوجه عام، ومن ثم فهى بلد مستهدف فى كل الأحوال والظروف، ثانياً: أن معاهدة منع الانتشار النووى تعطيها الحق فى ملاحقة الدول الغير مُوقعة على الاتفاقية والتى تنخرط فى أنشطة نووية عسكرية، وتعد الملاحقة واجبة فى حال كانت هذه الدولة من فئة المغضوب عليهم أمريكيا، وفى الازمة التى اشتعلت فى شهرى مارس وأبريل من هذا العام بناء على قيام كوريا الشمالية بتجربة إطلاق عدد من الصواريخ محلية الصنع، ذات المديين المتوسط والبعيد، أضافت إدارة ترامب سببا ثالثا لملاحقة كوريا الشمالية وتهديدها بضربة استباقية وهو منعها من إمكانية تصنيع صاروخ باليستى عابر للقارات وقادر على حمل رؤوسا نووية ويستطيع الوصول الى الأراضى الأمريكية، وهو الأمر تعتبره واشنطن تهديداً خطيراً ومباشراً لأمنها القومى لا يمكن السماح بحدوثه، وهو ما أكد عليه بقوة الرئيس دونالد ترامب فى إحدى تغريداته.

ولكن يظل التساؤل كيف يدير الرئيس ترامب هذه الأزمة المتعلقة بأمن أمريكا

القومى، خاصة وأن هناك دولاً حليفة للولايات المتحدة تدرك الامر على نحو مختلف وتطرح حلولاً غير عسكرية كالتى هدد بها الرئيس ترامب نفسه؟

لقد كانت تهديدات الرئيس ترامب استعداد بلاده بتوجيه ضربة عسكرية وقائية لكوريا الشمالية تطوراً خطيراً فى حد ذاتها، لاسيما فى ضوء ما أطلقه مسئولون كبار فى بيونغ يانغ بأنهم على استعداد للرد وبقوة حتى لو تطور الأمر إلى استخدام أسلحة نووية، وحسب ما أورده محرك البحث "جوجل" فى منتصف إبريل الماضى بأن البحث عن كلمة "حرب نووية" وصل الى عنان السماء فى كل البلدان تقريبا، بسبب تلك التصريحات والتهديدات المتبادلة بين واشنطن وبيونغ يانغ، والتى أكدت فيها الاخيرة قدرتها ليس فقط على رد أى عمل عسكرى أمريكى، بل استعدادها لسحق الولايات المتحدة نفسها والوصول بصواريخها النووية الى الأراضى الامريكية، وكذلك توجيه ضربات تقليدية ونووية لأهم حليفيْن لواشنطن وهما اليابان وكوريا الجنوبية، وكانت تصريحات نائب وزير خارجية كوريا الشمالية فى غاية الوضوح، فمقابل أى ضربة أمريكية ستكون ضربة كورية شمالية، وإذا كانت حرب شاملة فسيكون الرد بحرب شاملة، وإن كان عدوانا نوويا فسيكون الرد نوويا أيضا، وهكذا كانت رسالة المسئول الكورى الشمالى أن العين بالعين والسن بالسن، وإزاء كل تحرك أمريكى سيكون هناك تحرك من بلاده بالقدر نفسه وربما أكبر.

إشكاليات ومخاطر الضربة النووية

ورغم أن هذه التهديدات المتبادلة أثارت لدى بعض المحللين احتمال اندلاع حرب نووية، ومنهم من تحدث عن قرب حدوثها وعن الدمار الذى يمكن أن تخلفه على العالم بأسره، فقد بدا الاحتمال الأكثر واقعية الأول هو التراجع ومحاولة احتواء الأمر وليس الاندفاع نحو المجهول الذى لا يمكن تصوره أو السيطرة عليه، والمتفق عليه بين دارسى العلاقات الدولية والمتخصصين فى الردع النووى، أن قرار شن هجوم نووى على طرف آخر يمتلك قدرات نووية وصاروخية بعيدة المدى، لا يعنى أبدا القدرة على حسم المعركة كما كان الوضع فى نهاية الحرب العالمية الثانية حين ألقت الولايات المتحدة الأمريكية قنابلها النووية على كل من هيروشيما ونجازاكى اليابانيتين، دون توقع أى رد من بلد مهزوم ومفكك ولم يكن يملك أى قدرة على الرد، وثانيا فإن الحرب

النووية بين طرفين نوويين تعنى أن الطرف البادئ عليه أيضا أن يتحمل ما يُعرف بالضربة الثانية المضادة والتى يمكن أن تكون أقسى من الضربة الأولى نفسها، ومن هنا جاءت كل اتفاقيات الحد من استخدام القدرات النووية بين الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة متضمنة مبدا التعهد بعدم شن ضربة نووية أولى، ومن ثم أصبح امتلاك الاسلحة النووية حتى ولو كانت محدودة العدد هو على سبيل الردع وليس على سبيل الاستخدام الفعلى.

وكما سبق القول فإن عقيدة كوريا الشمالية تقوم على أساس ان امتلاك وتطوير القنابل النووية وأدوات توصيلها ممثلة فى الصواريخ الباليستية والعابرة للقارات هى عنصر دفاعى لحماية النظام ولردع أية تهديدات تتعرض لها من الولايات أو حلفائها، وليس سرا فى أن التهديدات التى تطلقها بيونغ يانغ هى فى اتجاه أهم دولتين حليفتين للولايات المتحدة وهما كوريا الجنوبية واليابان؛ الأولى توجد بها قواعد عسكرية أمريكية فيها ٢٨,٥ ألف جندى أمريكى بأسلحتهم وعتادهم المتفوق، أما الثانية ففيها واحدة من أهم القواعد العسكرية فى المحيط الهادئ وهى قاعدة أوكيناوا، التى ينتشر فيها ٣٠ آلف جندى يمثلون ٧٥% من إجمالى عدد الجنود الأمريكيين الموجودين على الأراضى اليابانية، والمهمة الرئيسية لهذه القواعد حماية هذين البلدين من أى تهديدات خارجية فضلا عن حماية التوازن العسكرى العام فى شرق آسيا وبما يردع كلا من الصين وروسيا من أى محاولة لتهديد هذا التوازن العسكرى والاستراتيجى فائق الحساسية.

وفى واقع الأمر فإن وجود هذه القوات الأمريكية كبيرة العدد فى نطاق ومدى الصواريخ والقذائف الكورية الشمالية التقليدية او فوق التقليدية يجعلها بمثابة رهائن جنبا إلى جنب كونها قوات تمثل تهديدا لكوريا الشمالية. ومن هنا يحدث تباين مهم بين موقف كل من كوريا الجنوبية واليابان وموقف الولايات المتحدة، فهما كبلدين قد يتعرضان لآثار وخيمة إذا اندلعت أى حرب أيا كان مستواها، يميلان إلى نوع من السياسة التى تسعى إلى حل سلمى من خلال مفاوضات، ولكن تصاحبها ضغوط تتمثل فى عقوبات شديدة بغية إقناع نظام بيونغ يانغ لتقديم تنازلات وأن يكون أكثر مرونة وأقل تشددا، على أن يُمنح بعض المزايا الاقتصادية فى حال تنازله عن برنامجه النووى والصاروخى، ففى اثناء زيارة نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس لطوكيو لإجراء محادثات بشأن الازمة مع

كوريا الشمالي ١٨ ابريل، دعا رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، إلى حل سلمي مشيرا لى "إنها مسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة لنا أن نسعى لبذل جهود دبلوماسية ونبحث عن تسوية سلمية للمسألة".

رسائل العرض العسكرى لكوريا الشمالية

وفى الأزمة التى صاحبها العرض العسكرى الكبير لجيش كوريا الشمالية ١٥ أبريل الماضى بمناسبة الذكرى ١٠٥ لمولد مؤسسها كيم أيل سونغ، وكذلك محاولة إطلاق صاروخ جديد بعيد المدى أو ربما باليستى عابر للقارات فى اليوم التالى، وهى المحاولة التى فشلت اثناء عملية الإطلاق، كانت رسالة العرض العسكرى واضحة لكل ذى عينين، فبيونغ يانغ لديها أسلحة متطورة وجيش مستعد للتحدى، وقائد تصفه الصحافة الغربية ودوائر الحكم فى عدد كبير من دول العالم بأنه سريع الغضب ويمكنه الانزلاق إلى حرب ضروس إن شعر أن التهديدات حوله تستهدف نظامه، يشاركه فى ذلك أركان حكمه من العسكريين الكبار الذين لا يمكن لأحدهم أن يعصى له أمرا، الأمر الذى أدى إلى تمسك كل من كوريا الجنوبية واليابان بالحل التفاوضى وليس اللجوء إلى الحرب كما أظهرت تصريحات الرئيس ترامب وأركان إدارته.

ومن ثم كانت رسالة العرض العسكرى الكورى الشمالى على النحو السابق بمثابة تحذير قوى، أدت فى الواقع إلى تحييد رسالة التهديد والوعيد التى وجهها الرئيس ترامب يوم ١١ أبريل٢٠١٧ ممثلة فى إعلان إرسال مجموعة السفن القتالية لحاملة الطائرات "كارل فينسون" إلى شبه الجزيرة الكورية، ثم توالت الحقائق بعد أسبوع، حين اكتشف العالم أن حاملة الطائرات الامريكية لم تذهب الى الشمال من سنغافورة حيث كانت، بل ذهبت إلى مزيد من الجنوب صوب استراليا للمشاركة مع البحرية الاسترالية فى مناورات محدودة، أى ابتعدت عدة آلاف من الكيلومترات عن شبه الجزيرة الكورية، فى الوقت الذى كانت إدارة ترامب قد أبلغت اليابان أنها ستوجه ضربة عسكرية وقائية على غرار ما قامت به فى كل من مطار الشعيرات فى سوريا، وعلى جبال افغانستان التى اسقطت فيها أكبر قنبلة تقليدية تعرف باسم " أم القنابل"، وتباهت بعدها بأن عدد القتلى فاق ١٢٥ قتيلا أفغانيا. وهما الواقعتان اللتان حاولتا ان تقدما الرئيس ترامب باعتباره رئيسا حاسما يمكنه اتخاذ القرارات الكبرى بدون تردد.

وفى معرض تسويق هذه الصورة كجزء من التهديد المعنوى لكوريا الشمالية جاءإعلان الرئيس ترامب عن أوجه حاملة الطائرات كارل فينسون واسطول بحرى وجوى مرافق لها إلى شبه الجزيرة الكورية، وبعدها بثلاثة أيام أعلن مايك بنس اثناء زيارته كوريا الجنوبية ١٨ ابريل الماضى أنه من "الأفضل لكوريا الشمالية ألا تختبر حزم الرئيس ترامب أو قوة الجيش الأمريكي في هذه المنطقة". وفى اليوم التالى رد ممثل كوريا الشمالية في الأمم المتحدة على هذا التصريح بقوله أن بلاده مستعدة للرد على "أيّ شكل من أشكال الحرب" التي يمكن أن يتسبب بها عمل عسكري أمريكي، وسنرد على "أي هجوم صاروخي أو نووي بالمثل".

لكن هذا التصوير للرئيس الحاسم بناء على حالتى سوريا وافغانستان لم تتوافقا مع حقائق الامر بالنسبة لحالة كوريا الشمالية، والتى هى ليست دولة ضعيفة كما هو الحال بالنسبة لسوريا وافغانستان اللتين تمران بظروف خاصة انهكت قواهما لسنوات طويلة مضت، وهنا أثارت مراكز بحوث أمريكية رصينة عددا من التساؤلات الجادة ومعها أيضا الإجابات المحتملة والصعبة، فمن يمكنه أن يتحمل حربا نووية قد تطيح بالاقتصاد العالمى كله فى لحظة واحدة، لاسيما إذا ردت بيونغ يانغ بضربة تقليدية أو نووية لاثنين من أهم الاقتصادات العالمية والحليفة لأمريكا؟، ومن يمكنه أن يتحمل موت آلاف الجنود الأمريكيين فى كوريا الجنوبية واليابان إذا وجّهت للقواعد الأمريكية فيهما ضربات حاسمة من قبل كوريا الشمالية؟، ومن يمكنه أن يتحمل انتشار الغبار النووى بفعل الرياح وحركتها التى لا يمكن لأحد السيطرة عليها والتى ستذهب حتما إلى أراضى الصين وروسيا وبلدان أخرى؟ ومن يمكنه تحمل جثث الآلاف من البشر إذا تهور أحدهما فى استخدام أسلحة نووية حتى ولو كانت من نوع تكتيكى يستخدم فى نطاق جغرافى محدود؟

واشنطن وبداية مراجعة النفس

وحين أثيرت مثل هذه الاسئلة الجادة والحساسة جدا والتى تحمل يقينا بأن الخسائر الهائلة أكبر من أى إدعاءات بالنصر، فضلا عن أن هذه الاسئلة الحساسة بلا إجابات تقريبا، ومن ثم بدا الأمر وكأنه مقدمة لمراجعة النفس، وقد بدأت بشائرها بالفعل حين أخذ المسئولون الأمريكيون يتجاوبون مع نداءات الصين واليابان بضرورة التهدئة والبحث عن حل تفاوضى سلمى، كما كان الوضع فى سنوات ١٩٩٤ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ومن

أبرز تلك البشائر تغريدات الرئيس ترامب حول ما تقوم به الصين لإقناع بيونغ يانغ بالتهدئة والتفاعل الإيجابى مع المتطلبات الدولية، فيما عُرف بالمسار المزدوج، نظير أن تهدئ واشنطن من تصريحاتها الهجومية. وكانت بكين وهى العاصمة الأكثر تعاملا تجاريا واقتصاديا مع كوريا الشمالية والأكثر نفوذا لديها، قد قررت كنوع من الضغط الهادئ تعليق خطوط الطيران مع كوريا الشمالية ووقف استيراد الفحم منها، والإعلان عن نشر ١٥٠ ألف جندى صينى على الحدود معها بعد إبلاغ اليابان بالأمر، وهى أمور كانت محل إشادة من الرئيس ترامب، والذى بدا وكأنه يمهد لتراجع أو بالأحرى الى تغيير أسلوب إدارته للأزمة مع كوريا الشمالية، من مستوى الصراع والتهديد بالحرب الى مستوى الضغط من أجل التواصل ثم التفاوض لاحقا إذا تبلورت ظروف مناسبة من وجهة النظر الأمريكية.

بدا أسلوب مراجعة النفس فى صورته الأولية فى تصريحات وزير الخارجية الأمريكى ريكس تيلرسون يوم ٢٠ إبريل الماضى، والتى أشار فيها إلى أن بلاده تدرس خيارات للضغط على كوريا الشمالية بشأن برنامجها النووى وأنهم يراجعون ملف هذا البلد بالكامل كى يعود نظامها للتواصل مع الولايات المتحدة لكن على أساس مختلف عن المحادثات السابقة، والمعنى بها المباحثات السداسية التى استمرت عدة سنوات بين ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٨، والتى انتهت إلى وقف برنامج كوريا الشمالية النووى مقابل ضمانات أمريكية بعدم الاعتداء ورفع كوريا الشمالية من لائحة الإرهاب الأمريكية والحصول على تعويضات ومعونات نفطية وغذائية. ونظرا لتلكؤ الولايات فى تنفيذ الشق الخاص بالتعويضات والضمانات وكذلك لقيام كوريا الشمالية بتجارب نووية ثلاث مرات ردا على التقاعس الأمريكى، فقد عادت كوريا الشمالية الى تفعيل برنامجها النووى والصاروخى منذ ٢٠١٣ وإلى الآن.

البحث عن الظروف المناسبة

المهم فى تصريحات تيلرسون تلك الإشارة الى الضغط من أجل التواصل مع نظام بيونغ يانغ، وبالتالى فالموقف الأمريكى الجديد، ولعله الأكثر تعقلا هو اللجوء إلى المفاوضات وليس الحرب. وثانيا فإن هؤلاء الذين أصابتهم هوسة الحرب النووية والتلويح بها وكأنها مشهد عابر فى فيلم مثير صنعه الخيال الهوليودى، فعليهم أن يعودوا

إلى رشدهم وأن يصروا على السلام بدلا من تدمير العالم. أما الأكثر أهمية فهو النظر إلى تلك المفاوضات باعتبارها وسيلة لصياغة علاقة جديدة مع بلد يصدر فيه القرار بطريقة خاصة جدا، ويجد نفسه مُحاطا بأعداء كُثر.

وقد تجسد هذا التحول النسبى فى الموقف الامريكى بصورة اكثر وضوحا فى(٢٧ ابريل ٢٠١٧) أمام الكونجرس، عبر عنه كل من وزير الخارجية ريكس تيلرسون ووزير الدفاع جيمس ماتيس ومدير الاستخبارات الوطنية دان كوتس، في بيان مشترك جاء فيه "فشلت الجهود الماضية في وقف برامج الأسلحة غير المشروعة والتجارب النووية وتجارب الصواريخ الباليستية في كوريا الشمالية"، وهو ما يمثل "تهديداً ملحاً للأمن القومي". وفى توضيح لنهج الرئيس ترامب لمحاصرة هذا التهديد ذكر المسئولون الثلاثة إن "نهج الرئيس ترامب يهدف إلى الضغط على كوريا الشمالية لتفكيك برامجها النووية والصواريخ الباليستية وانتشارها عن طريق تشديد العقوبات الاقتصادية والسعي إلى اتخاذ إجراءات دبلوماسية مع حلفائنا وشركائنا الإقليميين"، وخلاصة هذا الاسلوب انه يعتمد أسلوب الضغط السلمى بدرجة أكبر وتوظيف الأصدقاء والحلفاء لاسيما الصين القادرين على مضاعفة هذه الضغوط على بيونغ يانغ من أجل التخلى عن برامجها العسكرية النووية والصاروخية. معتبرين أن "الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق الاستقرار ونزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.. ما زلنا مستعدين للدفاع عن أنفسنا وعن حلفائنا".

ويمكن القول أن جوهر هذا البيان الكاشف انه يعبر عن تغير نسبى فى السياسة الأمريكية تجاه كوريا الشمالية وإن لم يكن واضحا بما يكفى، أو لنقل انه أسلوب جديد فى طور التبلور، وهو يكمن فى الفصل بين استمرار النظام الحاكم فى كوريا الشمالية وبين قدراته العسكرية المختلفة التى تمثل تهديداً للأمن الأمريكى من وجهة نظرهم، وذلك على عكس السياسة الأمريكية السابقة والتى كانت تدمج بين الأمرين وتنطلق من فرضية أن التخلص من تهديدات كوريا الشمالية للمصالح والأمن القومى الأمريكى تستهدف تغيير النظام جنبا الى جنب تفكيك كامل لكل قدراته العسكرية.

وفى ضوء هذا التوجه غير المحدد بدقة بدا أن هناك مزجا بين تغريدات الرئيس ترامب التى يُصر فيها على إنهاء مشكلة كوريا الشمالية سواء بالتعاون مع الحلفاء لاسيما

الصين او من خلال التصرف المنفرد، فضلا عن تأكيد التوجه الى الامم المتحدة من اجل فرض مزيد من العقوبات على كوريا الشمالية لمنعها من تطوير برامجها الصاروخية، وفى الوقت ذاته تضمنت أحاديث الرئيس ترامب الى عدد من وسائل الإعلام الأمريكية فى نهاية شهر ابريل مجموعة من التصريحات التى بدت معبرة عن نوع من التهدئة فى أسلوب التهديد بالحرب والعمل العسكرى ضد كوريا الشمالية، والميل الى التواصل كمقدمة للتفاوض مع حكومة بيونغ يانغ إذا تبلورت ظروف مناسبة لذلك، ففى حواره الى وكالة رويترز (٢٨ ابريل ٢٠١٧) صرح الرئيس ترامب "توجد فرصة في أننا سننتهي إلى نزاع كبير مع كوريا الشمالية"، لكننا نريد حلا دبلوماسيا للأزمة، وإن كان ذلك صعب للغاية فى الوقت الراهن، مشيرا إلى أهمية الدور الصينى فى بلورة الظروف المناسبة للحل السياسى المنشود، معتبرا إنها الدولة الرئيسة لحل مشكلة البرنامج النووي الكوري الشمالي.

وفى حواره مع مؤسسة بلومبرغ الاخبارية(٣٠ ابريل ٢٠١٧) كان الرئيس ترامب اكثر ميلا للتهدئة، قائلا "إذا كان مناسبا لي أن التقيه (أى الزعيم الكورى كيم جونغ اون) سأفعل بالتأكيد، وسيشرفني فعل ذلك". وهنا تبرز فرضية الظروف المناسبة التى يمكن لإعداد لها لتحقيق اختراق كبير، لكنها ما زالت بعيدة فى ضوء الظروف الحالية. وقبل هذا التصريح بيومين كان الرئيس ترامب قد أشار إلى الظروف التى تولى فيها زعيم كوريا الشمالية الحكم فى بلاده خلفا لوالده وكيف كانت ظروفا صعبة ورغم كونه صغير السن ولكنه استطاع البقاء والفوز بالسلطة لأنه حسب ترامب "شخص ذكى جدا وماكر جدا".

نحن إذا أمام سياسة أمريكية قيد التبلور تنحو إلى ممارسة الضغوط وتوظيف الأصدقاء والأمم المتحدة كمقدمة لبلورة ظروف مناسبة من وجهة نظر إدارة ترامب للتواصل مع بيونغ يانغ ثم التفاوض من أجل حل سلمى لما تعتبره واشنطن تهديدا لامنها القومى، والمهم هنا أن التهديد بحرب نووية أصبح بمثابة جملة عابرة.